تقاطعات المصالح الروسية- الإيرانية بسوريا بعد الاتفاق النووي وانتخابات فبراير

محمد محسن أبو النور*

ملخص: أفرز الانخراط الروسي العسكري في سوريا، ثم إعلان الانسحاب عددًا من النتائج الكبرى، وإن كان هذا الانخراط قد خدم في المقام الأول النظام السوري إلى جانب اللاعب الإيراني الذي أنفق رأس مال سياسيًّا باهظًا من أجل الإبقاء على الأسد؛ إلا أن طهران حجزت لنفسها كذلك من جراء الحضور الروسي الكثيف في منطقة شرق المتوسط على الساحل السوري مكانًا لا تخطئه عين في قائمة الخاسرين! وعليه لم يعد اللاعبون الإقليميون الداعمون للنظام السوري (إيران) هم المتحكمون الرئيسون في المشهد، لذلك تحاول هذه الدراسة تفسير أسباب التغير الطارئ على العلاقات الروسية-الإيرانية، واستقراء تداعياته في ضوء تقاطعات مصالحهما بعد الاتفاق النووي وانتخابات الشورى والخبراء.

* باحث في الشأن الإيراني، مصر.

Overlap of Iranian-Russian Interests in Syria after the Nuclear Deal

MOHAMMED MOHSEN ABO AL-NOUR*

ABSTRACT: The Russian military involvement in Syria, to be followed by its withdrawal resulted in a number of major consequences. The Russian presence and the Iranian support served the Syrian regime by keeping Assad in power. It can be asserted that Iran is no longer the main controller of the scene. Therefore, this study seeks to explain the reasons for sudden change in the Russian- Iranian relations and foresee its repercussions in light of their overlapping interests after the nuclear deal and the elections of Shura and Assembly of Experts.

* Researcher in Iranian Affair , Egypt.

رؤية تركية
2016 - (5/2)
229 - 215

قلبت روسيا مع إعلانها عن إرسال قواعد حربية إلى الأراضي السورية الموازين السياسية-العسكرية في سوريا التي جرى تسويد مشهدها منذ بداية الربيع العربي على نحو عُدّ من المسلمات الجيو-بوليتيكية في الإقليم، وهي كون إيران الكفيل العلني الرئيس للنظام السوري، واستحواذها على الكلمة الأخيرة في قراراته، وبدا ذلك جليًّا من خلال إرهاصات مؤتمرَي جنيف1 وجنيف2 ومخرجاتهما.

وبناء عليه لم يعد اللاعبون الإقليميون الداعمون للنظام السوري (إيران) والمناهضون له هم المتحكمون الرئيسون في المشهد، فقد غيّر الانخراط الروسي العسكري المباشر في الحرب السورية شكل الصراع الدائر على الأرض، وحوّله من صراع بين قوى إقليمية إلى صراع مباشر بين قوى دولية، ومِن ثَمّ باتت القوتان العُظميان: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أمام سيرورة جبرية من المواجهة، يستتبعها خصم فوري من رأس المال السياسي لكل اللاعبين الإقليميين، وعلى رأسهم إيران.

تحاول هذه الفرضية تقديم صورة عامة عن العلاقات الإيرانية-الروسية بعد موجة التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة، وتشهدها إيران في بيئتيها الداخلية والخارجية، وبخاصة في أعقاب الاتفاق النووي الذي أُبرِم في فيينا يوم الأربعاء 14 يوليو/ تموز 2015م، ثم الانخراط العسكري الروسي في سوريا، مرورًا بانتخابات مجلسَي الشورى وخبراء القيادة الإيرانيين يوم الجمعة 26 فبراير/ شباط 2016، وانتهاءً بإعلان روسيا الانسحاب الجزئي.

إطلالة على التاريخ

تشير وقائع التاريخ إلى أن ما يفرّق روسيا وإيران أكثر مما يجمعهما، فقد شهدت العلاقات الروسية-الإيرانية على الأقل خلال القرنين الماضيين عددًا من نقاط التباعد في وجهات النظر حول القضايا الطارئة، جعلت من العلاقات بين البلدين أحد أكثر النماذج تنافرًا في تاريخ العلاقات الإيرانية الخارجية، وطالما نظر صناع القرار في إيران إلى روسيا على أنها تمثل تهديدًا وتحدّيًا خارجيًّا رئيسًا، على مر العصور.

بشكل عام، لا ينظر المحافظون والقادة السياسيون في إيران إلى روسيا على أنها شريك يمكن الوثوق به، فلإيران سجل حافل بشن هجمات على سفارات أجنبية على أراضيها، ولم تسلم البعثة الدبلوماسية الروسية في طهران من ذلك، حيث استُهدِفت مرات عديدة، وكان الاعتداء الأول بعد الحرب الروسية-الفارسية بين عامي 1826 و1828 التي أدت إلى توقيع "اتفاقية تركمنجاي"[2] حين قام عدد من المتظاهرين بعد عام من الاتفاقية بالاعتداء على السفارة الروسية في طهران، وقتلوا السفير الروسي الذي أدّى دورًا رئيسًا في المفاوضات التي مهّدت لتلك الاتفاقية التي انتقلت بموجبها منطقة جنوب القوقاز من سيطرة بلاد فارس إلى الإمبراطورية الروسية. وإلى الآن لايزال كثير من الإيرانيين يستخدم مصطلح "اتفاقية

تركمنجاي" للدلالة عن أي تسوية غير عادلة بين طرفين.[3]

قبل نشوب الثورة الإسلامية الإيرانية وتحديدًا في العهد الشاهنشاهي كان محمد رضا بهلوي ينظر إلى روسيا على أنها التهديد الرئيس لإيران من جهة الشمال، مدركًا بعمق الرغبة الروسية التاريخية في الوصول إلى المياه الدافئة عن طريق الأراضي الإيرانية.

ففي مايو من 1972م زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، ومعه وزير خارجيته هنري كيسنجر طهران، في طريق عودتهما بعد الاجتماع مع بريجينيف في موسكو، ووجدا أنفسهما يتحدثان مع رجل يفكر تمامًا بطريقتهما نفسها، وقد قدم لهما الشاه تحليلًا للموقف كما كان يراه، محاولًا في أثناء الجلسة التي جمعته بضيفيه الأمريكيين، أن يوضح نقطتين أساسيتين:

الأولى: أن الاتحاد السوفيتي، كان ولايزال مستمرًّا في محاولته للوصول إلى مياه الخليج الدافئة، وهو حلم حكام روسيا منذ أيام بطرس الأكبر.

الثانية: أنه بنفس القدر الذي يعلمه الإيرانيون تمامًا، يطمع السوفيت في بترول إيران، وليس هناك من يراقب التنبؤات الخاصة، بعرض مستقبل البترول، وطلبه في السوق العالمية أكثر منه، فآخر تقييمات الموقف بحسب تقارير المخابرات في ذلك الوقت بيّنت أن الاقتصاد السوفيتي بحلول عام 1985م لابد أن يعتمد على بترول إيران، أو على أي مصادر رئيسة أخرى في الشرق الأوسط.[4]

ولا ينسى النظام الإيراني الحالي، أن روسيا كانت أحد الداعمين لنظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إبان حرب الخليج الأولى، أو الحرب الإيرانية-العراقية، إذ أمد الجانب الروسي في الأشهر الأخيرة للحرب الجيش العراقي بمنظومة صواريخ متطورة ساعدت على توازن القوى بين الدولتين الجارتين، وهو ما أدى إلى تظاهرة نظمتها عناصر تنظيم الباسيج أمام السفارة الروسية بطهران، على غرار ما حدث للسفارة السعودية بطهران في مطلع يناير/ كانون ثاني 2016.

إضافة إلى هذا لم يستطع الزعماء الدينيون في إيران بعد مرحلة التهدئة بين البلدين تحقيق انسجام كامل مع ما يوصف دائما في طهران بأنه "وجهات النظر الملحدة التي يتبناها الشيوعيون في روسيا، لتعارضها مع الإسلام".[5] ثم إنّ الفجوة زادت بين روسيا وطهران عندما شعر الإيرانيون بالتهديد الحقيقي الذي شكّله التغلغل الروسي في أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما اضطرهم إلى إيواء الجهاديين الفارين من تلك الحرب، وبخاصة من يُعرَفون بـ"الأفغان العرب"، وأدى هذا السلوك إلى إحداث شرخ عميق في العلاقات الإيرانية-الروسية من جهة، وفي العلاقات الإيرانية-المصرية من جهة أخرى، إذ اشترط الجانب المصري على إيران تسليم العناصر الجهادية الخطيرة قبل التفاوض حول إعادة العلاقات، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذه السطور.

بناء على ما سبق يمكن القول إن الإيرانيين يتعاملون مع الروس بصفتهم حليفًا مؤقتًا لا يمكن الوثوق به على المدى البعيد للاعتبار التاريخي الذي يظل ثابتًا في الوعي الجمعي الإيراني مع تغير الأنظمة وتوالي العصور.

فمع توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب ارتابت موسكو من أن أمريكا ربما تكون أقرب إلى تسهيل إسقاط النظام السوري لمعادلة النفوذ الإيراني في المنطقة، ولعل لقاء الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي باراك أوباما في البيت الأبيض، والتصريحات الثنائية بخصوص سوريا قد قرع أجراس إنذار مدوية في الكرملين

ما بعد الاتفاق النووي

على الرغم من موقف موسكو الداعم لطهران طيلة جولات التفاوض حول البرنامج النووي الإيراني، وبخاصة في المرحلة الأخيرة والحاسمة التي تلت انتخاب الرئيس حسن روحاني وتعيين محمد جواد ظريف وزيرًا للخارجية ورئاسته لفريق التفاوض، وانتهت بالتوصل إلى الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والسداسية الدولية صباح الأربعاء 14 يوليو/ تموز2015- إلا أن التدخل الروسي في سوريا يعدّ أحد إفرازاته، حتى لو بدا ذلك بطريق غير مباشر؛ لأنه زاد من تعقيدات المشهد على نحو يجعل من التدليل الواضح على هذا المذهب غير يسير.

فمع توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب ارتابت موسكو من أن أمريكا ربما تكون أقرب إلى تسهيل إسقاط النظام السوري لمعادلة النفوذ الإيراني في المنطقة، ولعل لقاء الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي باراك أوباما في البيت الأبيض، والتصريحات الثنائية بخصوص سوريا قد قرع أجراس إنذار مدوية في الكرملين، وبالرغم من امتناع أوباما عن التورط العسكري المباشر ضد النظام السوري حتى الآن بما أفقده صدقيته وهزّ صورته بوضوح، إلا أن بوتين ربما شعر بعدم وجود ضمانات كافية لاستمرار ذلك الامتناع في الفترة المقبلة. ومع تحليق الطيران الروسي في الأجواء السورية، يستبعد بوتين بخطوته الأخيرة

إمكانية توجيه ضربات جوية أمريكية للنظام السوري من قائمة الاحتمالات الممكنة. وبالرغم من فوائد التسلسل الزمني للأحداث في تسليط الضوء على التطورات السورية، إلا أن قدراته التفسيرية تظل غير كافية.[6]

إن الانخراط العسكري الروسي في سوريا استهدف إحداث توازن قوى على نحو ما، حتى لا تنفرد إيران بصنع القرار في دمشق، إذ سيؤثر ذلك بالتأكيد في مكانة روسيا في السياسة الدولية لعدة عوامل

وهناك نظرية بارزة بشأن تأثير الاتفاق النووي بين إيران ودول (5+1)[7] في المنطقة العربية تقول: إنّ التدخل الإيراني في الشؤون العربية الداخلية سيزيد؛ لأن الاتفاق سيمنح إيران القدرة على الوصول إلى موارد مالية كبيرة كانت مجمدة في السابق. وقد موّلت إيران بالفعل حربين -في سوريا واليمن- على الأقل، في حين أنها تخضع لعقوبات دولية صارمة، وهنا يمكن للمرء أن يتخيل ماذا سيفعل الإيرانيون مع عشرات مليارات الدولارات الإضافية التي تدخل خزانة طهران بعد رفع العقوبات؟![8]

على هذا يمكن القول إن الانخراط العسكري الروسي في سوريا استهدف إحداث توازن قوى على نحو ما، حتى لا تنفرد إيران بصنع القرار في دمشق، إذ سيؤثر ذلك بالتأكيد في مكانة روسيا في السياسة الدولية لعدة عوامل، على رأسها: أن دمشق تعدّ الحليف العربي الوحيد لموسكو في المنطقة، ولاسيّما أن مخرجات الاتفاق النووي وتحرير الاقتصاد الإيراني سيؤدّيان حتمًا إلى زيادة الإنفاق الإيراني على النظام السوري باعتبار أن "سوريا تمثل بالنسبة لإيران أولوية إستراتيجية تفوق أهمية الأراضي الأحوازية".[9]

هناك العديد من المؤشرات التي تدعم هذا التحليل وتؤيده، أهمها اللقاءات العربية المكثفة التي تمت في موسكو، وبخاصة لقاء ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان يوم 18 يونيو/ حزيران 2015 بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمدينة سان بطرسبورغ، ثم زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير يوم الثلاثاء 11 أغسطس/ آب 2015 التي اتفق فيها على صفقة أسلحة روسية، فضلًا عن الزيارات الأردنية والإماراتية والمصرية التي تمّت في إطارات مشابهة.

ساعدت تلك الزيارات -إلى جانب عوامل أخرى- في فهم السلوك الروسي من الأزمة اليمنية، وهي الأزمة الأكثر أهمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وهنا يمكن الإشارة إلى الامتناع الروسي عن استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن ضد القرار الأممي الذي دعم عملية عاصفة الحزم، وحمل رقم 2216، ذلك الذي عكس موافقة روسية ضمنية على العملية برمتها، تلك التي قامت بها المملكة العربية متكئة على توسيع دائرة التحالف العربي- الإقليمي ليشمل حربيًّا وسياسيًّا القوى الكبرى الثلاث في الإقليم: (مصر، وتركيا، وباكستان)، وهو ما أضفى غطاءً شرعيًّا صريحًا على العملية، وأماط اللثام عن رغبة روسية لا تخطئها عين في

المشاركة برسم مستقبل التوازنات الإقليمية على الأرض، ومن ثَمّ ضمان نتائجها التفاوضية التي تصب في مصلحتها بالمحصلة النهائية.

حسابات طهران الأمريكية

توقن إيران أن الدول الكبرى غالبًا لا تدخل حروبًا من أجل مصالح الدول الصغرى، مهما بلغت درجة التحالف الإستراتيجية بينهما، ولكن تخوض حروبها من أجل حماية مصالحها، ولذلك تراقب طهران باهتمام بالغ التعاطي الأمريكي مع الوجود الروسي الحربي في سوريا من خلال عدد من المعطيات، لعل أبرزها حرصها على مواصلة الانفتاح الاقتصادي على الغرب، وهذا أحد أهم بنود برنامج الرئيس حسن روحاني الانتخابية التي وعد بها ناخبيه في 2013، ويسعى إلى تحقيقها، إلى جانب رغبتها في عدم فقد الحليف الروسي بوصفه قوة سياسية وعلمية لا يمكن الاستهانة بها، وكونه ورقة ضغط في مفاوضات الغرف المغلقة التي تتم غالبًا في الخفاء بين وزيري خارجية طهران وواشنطن محمد جواد ظريف وجون كيري، فضلًا عن مواصلة واشنطن دعم الكتائب السورية المعارضة بأحدث ما توصلت إليه مصانع السلاح الأمريكية.

تعرف إيران أن التدخل الروسي في سوريا، وإن كان لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة تمامًا؛ إلا أنه يخدم الرؤية الأمريكية المستدامة تجاه الأنظمة في الشرق الأوسط

في تلك الزاوية يمكن الغوص في العقلية الإستراتيجية الإيرانية التي تتدبر مواقع أقدامها في التكيف مع تلك المتناقضات القائمة بالفعل بين موسكو وواشنطن، إذ تعرف إيران أن التدخل الروسي في سوريا، وإن كان لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة تمامًا؛ إلا أنه يخدم الرؤية الأمريكية المستدامة تجاه الأنظمة في الشرق الأوسط، ويمكن من خلال ذلك التأكد من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب جديًّا في إنهاء الأزمة، بل زيادة إشعالها عن طريق السماح للآلة الحربية الروسية بالعمل في الأراضي السورية، ودعم الأطراف الأخرى بالسلاح.

وترصد إيران بدقة الحسابات الأمريكية شديدة التعقيد من السلوك الروسي في سوريا، وتعلم أن واشنطن متكيفة تمامًا مع هذا الوجود من خلال معطيين بالغي الأهمية: **أولا**: ثقة الولايات المتحدة الأمريكية تمامًا بإخلاص روسيا في الحرب ضد الجماعات الإسلامية، وقد أعلنت روسيا صراحة أنها تستهدف تنظيم الدولة؛ فتاريخها حافل بهذا الأمر في أفغانستان[10] وغروزني[11] على سبيل المثال، وعليه تشعر الولايات المتحدة بالامتنان لا بالقلق من زيادة الالتزام العسكري الروسي بالحرب ضد الجماعات الإسلامية، ولاسيما أن تحالف الولايات المتحدة الذي شكلته لمحاربة تنظيم الدولة قد مُني بالعديد من الهزائم، ولم يحقق أي تقدم حتى اللحظة. **ثانيًا**: يتمخض عن التدخل الروسي في سوريا منع الانهيار المفاجئ للنظام السوري،

بمعنى أن الانتقال المنظم للسلطة هو أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية التي تكره الفراغ والانتقال إلى المجهول.[12]

وللدلالة على التكيف الأمريكي من الواضح الراهن يمكن لفت الانتباه إلى استخدام الجيش السوري الحرّ المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية صواريخ بي جي إم-71 تاو الأمريكية المضادة للدروع، التي ظهرت للمرة الأولى في أيدي المعارضة في إبريل/ نيسان 2014، بمعدّل أكبر (زيادة بنسبة حوالي 850 بالمئة) فمنذ التدخل الروسي: سُجِّل 82 استخدامًا بين 1 و20 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، مقابل 13 استخدامًا فقط طيلة شهر سبتمبر/ أيلول 2015. وتُقدّر قيمة كلّ صاروخ بما لا يقل عن 50 ألف دولار، وهذا يعني إنفاق أكثر من 4,1 مليون دولار في ثلاثة أسابيع.

إن إيران تراقب حثيثةً السلوك الأمريكي تجاه التدخل العسكري الروسي في سوريا، وتتعامل مع الموقف الراهن في ضوء الحسابات الأمريكية المعقدة والمربكة للجميع، مدركة في الوقت ذاته أن هذا التدخل يعني أنها الآن أصبحت طرفًا أقل أهمية من فترة ما قبل التدخل الروسي العسكري في الأزمة

ويرى كثير من المحللين الأمريكيين أن توفير وكالة الاستخبارات المركزية صواريخ تاو بشكل منسق كان له تأثير فعال في الصراع، وهو ما أكده قائد الفرقة 13 المقدم أحمد السعود وقادة ثلاث مجموعات أخرى من الجيش السوري الحر المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية، إذ قالوا إنهم تلقوا مؤخرًا كمية أكبر من المعتاد من هذه الصواريخ، وأكدوا أنها كانت مفيدة للغاية. وعلّق السعود بالقول: "ستدمّر صواريخ تاو الروس وأهدافهم، وقد تلقينا كمية أكبر مؤخرًا".[13]

وكان خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مناسبة لا تتكرر أمام صناع القرار في طهران لكشف تلك الإستراتيجية الأمريكية، وبخاصة حين أعلن صراحة عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية "العمل مع روسيا من أجل إيجاد تسوية سياسية في سوريا".[14]

عليه يمكن القول إن إيران تراقب حثيثةً السلوك الأمريكي تجاه التدخل العسكري الروسي في سوريا، وتتعامل مع الموقف الراهن في ضوء الحسابات الأمريكية المعقدة والمربكة للجميع، مدركة في الوقت ذاته أن هذا التدخل يعني أنها الآن أصبحت طرفًا أقل أهمية من فترة ما قبل التدخل الروسي العسكري في الأزمة.

موسكو وانتخابات فبراير

غابت السياسة الخارجية عن برامج المرشحين لانتخابات مجلسي الشورى الإسلامي وخبراء القيادة التي جرى الاقتراع عليهما في يوم الجمعة 26 فبراير/ شباط 2016، وهذا يعني أمرًا واحدًا وبارزًا، هو أن المرشحين تركوا تحديد ملامح السياسة الخارجية الإيرانية

-وعلى رأسها الوضع في سوريا- للمرشد الإيراني الأعلى آية الله العظمى علي خامنئي الذي يخوله الدستور وضع سياسة البلاد الخارجية.

في كل الأحوال يمثّل وصول نسبة المشاركة إلى ما قرابته 60٪ بالنسبة للنظام السياسي وعلى رأسه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية- مكسبًا متعدّيًا دلالاته على الحياة السياسية الداخلية بإيران، متجاوزًا ذلك إلى إطلاق يديه -أي خامنئي- فيما تبقى له من وقت وقدرة على إدارة الملفات الخارجية.

وقد أفرزت النتائج التي نشرتها وكالات الأنباء الإيرانية حتى يوم الاثنين 29 فبراير/ شباط 2016 فوز تحالف "الإصلاحيين والمعتدلين" بـ89 مقعدًا مقابل 86 مقعدًا للمحافظين، في حين انتُخِب عشرة مرشحين مستقلين؛ أي أن الإصلاحيين ضمنوا قرابة 150 مقعدًا ـ على الأقل ـ من أصل 290، في تفوق كبير على التيار المقابل، وهنا يظهر مدى النصر السياسي الذي أحرزه الرئيس حسن روحاني وفريقه بالقياس إلى الثلاثين مقعدًا فقط التي فاز بها الإصلاحيون في الدورة المنتهية، التي انتُخِبت في عام 2012 في الفترة الثانية والأخيرة للرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد.

وتعكس تلك النتائج حالة المزاج السياسي العام للناخب الإيراني الذي وإن كانت السياسة الخارجية لا تعنيه كثيرًا، ويرنو بعينيه الواسعتين صوب "البازار"[15] من خلال اهتمامه البالغ بالسياسات الاقتصادية- إلا أن المعروف أن الوضع الاقتصادي لإيران لن يتغير إلا بتغير السياسة الخارجية، وانفتاح إيران الكلي على الغرب، واعتماد برامج اقتصادية أكثر ميلًا إلى

النموذج الغربي، والتخلي -ولو تدريجيًّا- عمّا يعرف بـ"اقتصاد المقاومة"[16] الذي انسجم كثيرًا مع السياسات الاشتراكية المعمول بها في روسيا، واللجوء إلى ما يعرف بـ"النيوليبرالية" أو الليبرالية الجديدة[17] تماشيًا مع الصفقات الكبيرة التي حصل عليها روحاني في جولته الأوربية الأخيرة.

وههنا يثور السؤال الآتي: ما علاقة نتيجة الانتخابات الراهنة وتفوق الإصلاحيين على الوضع في سوريا والعلاقات الإيرانية- الروسية؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب الالتفات إلى الحاجة الروسية الماسة لإيران من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فمعنى تلك النتيجة بداية هو: مشروعية الاقتراب الإيراني من الغرب، بقوة الصندوق، مع إدراك الإدارة الروسية أن أي تقارب إيراني مع الغرب هو في حقيقته العميقة تباعد عن الشرق، أي أن علاقات إيران الأمريكية والروسية تحكمها العلاقة العكسية لا الطردية؛ وهذا يمثل خصمًا فوريًّا لكل الأمنيات التي بنتها موسكو على طهران، من جهة حرمان تركيا من بدائل الطاقة الروسية عن طريق إيران بعد أزمة إسقاط الطائرة سوخوي، ومن جهة كلالة معسكر الممانعة الذي بنته روسيا ورعته على مر العقود الماضية.

يأتي هذا كله في وقت كانت روسيا تروم تدشين علاقات اقتصادية مع إيران تسمح لها بحصد امتيازات تجارية على خلفية دعمها في المفاوضات النووية، مع تأكيدات بأن عودة إيران إلى الغرب ستعود بالضرر على اقتصاد روسيا وسياساتها الخارجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تصدّر روسيا حاليًّا نحو 3.5 مليون برميل من النفط يوميًا إلى أوروبا، و988 ألف برميل إلى الصين، بينما كانت إيران تصدّر 992 ألف برميل إلى الصين، ولا تصدّر برميلًا واحدًا إلى أوربا في ظل العقوبات، أما الآن وقد باتت السوق الدولية مفتوحة أمام طهران، فمن المرجح أن ترتفع الصادرات النفطية الإيرانية إلى أسواق العالم في ظل حالة الركود وضعف الطلب على الطاقة؛ وهذا من شأنه أن يزيد من انخفاض أسعار النفط ويؤدي حتمًا إلى تفاقم أزمة الميزانية الروسية في ظل العقوبات الغربية، على خلفية الأزمة الأوكرانية.[18]

دور أنقرة في تغيير المعادلة الروسية- الإيرانية

أدّى التقارب التركي- الإيراني الأخير إلى خصم فوري من رصيد اللاعب الروسي في علاقاته بإيران، وأدّى كذلك إلى تراجع مستويات التنسيق بين موسكو وطهران في عدد من الملفات، وعلى رأسها ملف سوريا، وما التباعد الحثيث الذي بدا في تصريحات المسؤولين الروس والإيرانيين حول عدد من القضايا الجوهرية، وعلى رأسها بقاء بشار الأسد والأكراد، إلا إفراز يتعلق بآليات الدور الذي يؤدّيه عدد من القوى الفاعلة في الأزمة السورية في التسريع من وتيرة التباعد الإيراني- الروسي، وإماطة اللثام عن اختلافات وجهتي نظريهما، من جهة

تناقضات الأوضاع ميدانيًّا، وعلى رأسها اللاعب التركي الذي اتضح دوره في هذه السردية من خلال عدد من المعطيات:

1. تصاعد العلاقات التركية- الإيرانية، وبخاصة في أعقاب زيارة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إلى إيران، والتنسيق مع إيران لتحل محلّ روسيا في إمدادها باحتياجاتها من الغاز المسال، بعد أن فرضت موسكو عقوبات اقتصادية متعددة على أنقرة، وحرمتها من الخط التجاري التركي- الروسي، فضلًا عن الغاز الروسي المسال، على خلفية أزمة إسقاط أنقرة الطائرة الروسية سوخوي، ومن ثَمّ لجأت تركيا إلى إيران لتعويض النقص الفادح في الطاقة اللازمة لتدوير مصانعها، وعلى هذا الاعتبار تشير العلاقات التركية- الإيرانية إلى شقاق محتمل في العلاقات الروسية- الإيرانية؛ لأنه من شأن المعادلة الإقليمية أن تشكل العلاقات التركية- الإيرانية في مضامينها معامِلًا عكسيًّا مع العلاقات الروسية ـ الإيرانية.
2. تباين المواقف الروسية- التركية إزاء المسألة الكردية، وتطابق وجهتي النظر التركية- الإيرانية إزاء الحيلولة دون إقامة كيان كردي مستقل، إذ إن أنقرة وطهران تتفقان على أن الدعم الجوي الذي توفره القوات الجوية الروسية للقوات الكردية يمنح الأكراد طاقة دفع في اتجاه إقامة دولة مستقلة لهم، يكون أحد تداعياتها على الداخل الإيراني والتركي كارثيًّا، إذ من المرجح أن تسعى الأقليات الكردية في إيران وتركيا إلى إقامة دويلات مستقلة، على غرار التجربة الافتراضية لأكراد سوريا.
3. إستراتيجية البوابات المفتوحة التي دعا إليها رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إبان زيارته لطهران يوم 6 مارس/ آذار 2016، التي قال فيها إن "تركيا بوابة إيران إلى أوربا، وطهران بوابتنا إلى آسيا، وهذا يضمن لنا إمكانيات استثنائية في مجال النقل والدعم اللوجستي"، في عبارة تشير إلى أن طهران حلّت بالفعل محل موسكو في الإستراتيجيات التجارية التركية، ولذلك حرص على الالتقاء بـ160 من رجال الأعمال الإيرانيين، وأعلن رغبة بلاده في أن يصل الميزان التجاري بين البلدين إلى 50 مليار دولار، وهو ما شكّل خصمًا فوريًّا من الرصيد التجاري الروسي، لمصلحة إيران.

إن أنقرة تؤدّي دورًا مهمًّا في تعميق الاختلاف الروسي- الإيراني الذي ينذر بالتحول إلى خلاف، ولاسيّما بعد أن أدركت طهران في الوقت ذاته أن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عنى أمام اللاعبين الدوليين والإقليميين أنها أصبحت طرفًا أقل أهمية

وعلى هذا يمكن القول إن أنقرة تؤدّي دورًا مهمًّا في تعميق الاختلاف الروسي- الإيراني الذي ينذر بالتحول إلى خلاف، ولاسيّما بعد أن أدركت طهران في الوقت ذاته أن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عنى أمام اللاعبين الدوليين والإقليميين أنها أصبحت

طرفًا أقل أهمية من فترة ما قبل التدخل الروسي العسكري في الأزمة، وأن صراعها -أي موسكو- مع أنقرة لا يفيد المحور الداعم لنظام بشار الأسد.

أدوات إيران وبدائلها

تحاول الحكومة الإيرانية الحالية اجتراح مشروع اقتصادي جديد يوازن بين "تعاليم الثورة الإسلامية" والحاجة المجتمية الماسة إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم، وجذب رؤوس أموال غربية، على الطريقة النيوليبرالية، مع مواصلة انخراطها في الأزمة السورية. وتظل ملاحظة أن البدائل الإيرانية إزاء التعامل مع التغلغل الروسي في سوريا محدودة بالقياس إلى الأدوات السياسية والاقتصادية الإيرانية الراهنة، وهي التي فتحت عددًا من الملفات الإقليمية على التوازي، مع علمها بأنها تُستخدم -أمريكيًّا- طاقة ضغط على روسيا لمداومة انزلاقها في الفخ السوري المنصوب وفقًا لـ"إستراتيجية محور آسيا"، وهنا يبدو السيناريو الأكثر ترجيحًا أن تستمر إيران في اللعب على تناقضات الوضع، ومحاولة تفادي نقاط التقاطع مع موسكو؛ محققة من وراء ذلك انفتاحًا اقتصاديًّا ضروريًّا على الغرب، ولعل الرئيس حسن روحاني يتطلع إلى الإفادة من الخبرة الأردوغانية في التحول الاقتصادي.

دلالات الانسحاب الروسي ونتائجه

كما انخرطت روسيا حربيًّا بشكل مفاجئ في الأزمة السورية، كان انسحابها الجزئي والتكتيكي من أرض العمليات مفاجئًا أيضًا، ومن المؤكد أنه إلى جانب إحداثه خلافًا عميقًا داخل دوائر البحث وصنع القرار في موسكو، فقد أدى أيضًا إلى تغيير جديد في معادلة الأوزان النسبية لكل اللاعبين المحليين والإقليميين في الأوار السوري المشتعل منذ نحو خمس سنوات.

إذ أفرز الإعلان الروسي عن هذا الانسحاب عددًا من النتائج والدلالات المتعلقة بسيرورة الصراع بين القوى الداخلية والإقليمية والدولية، وعلى رأسها:

1 ـ تفادي سيناريو الانزلاق إلى مواجهة عسكرية كاملة مع القوات التركية ذات الجاهزية العالية، والمدعومة كليًّا من الغرب، والمتحالفة إستراتيجيًّا مع اللاعب السعودي.

2 ـ مناورة الخليجيين والمعارضة السورية، بجرّهم إلى طاولة المفاوضات للقبول بأن يكون بشار الأسد جزءًا -ولو مرحليًّا بصلاحيات محدودة- من مستقبل سوريا.

3 ـ الواقعية الروسية في مواجهة الواقع، ذلك أن عددًا من دوائر صنع القرار في الجيش الروسي رأت أن العمليات الروسية لن يمكنها تحقيق الأهداف البوتينية كاملة، وهي واقعية تميط اللثام عن إخفاق رئيس في تحقيق الغرض الأساسي من العملية وهو القضاء على -أو إضعاف- الجماعات المسلحة المناهضة لبشار الأسد، عن طريق العمليات الجوية، ومن ثَمّ ظهرت الحاجة الماسة إلى تنفيذ عملية برية، وهو أمر له كلفة لا تتحملها الميزانية الروسية، على الأقل في الظرف الراهن.

4 ـ الضغط على النظام السوري لحثه على القبول بالحلول الوسطى، وجعل موقفه أكثر لينًا من جهة الفترة الانتقالية التي يكون فيها بشار الأسد جزءًا من مستقبل العملية السياسية بصلاحيات محدودة، ويبدو أن هذا المرمى لم يلق نجاحًا بسبب رفض المعارضة له.

5 ـ تقديم مقبِّلات إلى الغرب لمواصلة التفاوض حول المقايضة الأوكرانية– السورية. وفُهمت من الخطوة الروسية رسالة بوتينية إلى الاتحاد الأوربي وواشنطن بإمكانية ربط الوجود الرَوسي في سوريا بالتحدث عن رفع العقوبات الاقتصادية، مقابل التخلي الجزئي عن بشار الأسد، أو مقايضة النفوذ الروسي في سوريا بالنفوذ الغربي في أوكرانيا.

6 ـ الحد من تدهور مستويات التفاهم مع اللاعب الإيراني الذي أعلن رفضه التخلي عن بشار الأسد، ورفضه القاطع الاحتكام إلى سيناريو التقسيم الذي يفرز جيبًا كرديًّا في الدولة السورية، ويمنع الاتصال الإيراني البري بجنوب لبنان.

7 ـ محاولة منع تجديد العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، وكسب أصوات رافضة لتجديد الاتحاد الأوربي عقوباته المقرر التصويت عليها في يونيو/ حزيران 2016م، وحققت تلك الغاية نجاحًا نسبيًّا من خلال اللاعبَيْنِ المَجري والإيطالي الرافضين تجديد العقوبات آليًّا.

سيناريوهات الأزمة السورية ومآلاتها

تنصب المآلات المتوقعة للأزمة السورية في ضوء المؤشرات الراهنة ولاسيّما بعد الإعلان الروسي عن الانسحاب الجزئي من الأراضي السورية– على 3 سيناريوهات، وهي:

أولاً: الخبرة اليوغسلافية

يقوم هذا السيناريو على تقسيم سوريا على غرار سيناريو يوغوسلافيا، أي ظهور عدة دويلات بدلًا من دولة موحدة، أو على غرار سيناريو البوسنة تلك التي تحولت إلى دولة اتحادية، وذلك عن طريق إقامة دولة بالمنطقة المركزية في سوريا تقع في دمشق ومحيطها، فضلًا عن تكوين منطقة علوية، على الساحل السوري يديرها بشار الأسد أو من سيتلوه، مع إقامة دولة يحكمها "نظام سُنّي معتدل" على الحدود مع تركيا، مع إقامة منطقة كردية في شمال شرقي سوريا يتسلمها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.[19] ومن المؤكد أن هذه الخطة وإن كانت تلقى قبولًا من الولايات

المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، إلا أنها تواجه رفضًا قاطعًا من كل من إيران وتركيا ومصر، ومع وجود تلك الكتلة المعارضة التي لا يمكن تخطيها؛ يبقى هذا السيناريو مستبعدًا ـ على الأقل ـ في المَدَيَيْنِ القريب والمتوسط.

ثانياً: الانتقال السياسي

يتم تكييف هذا السيناريو على تخيل انتقال السلطة في دمشق إلى حكومة منتخبة سواء أكان بشار الأسد جزءًا منها أم لا؛ وهذا يعني اشتراك الأعداء في سلطة واحدة، وهو سيناريو لا يرجح حدوثه؛ لأسباب شديدة التعقيد، منها: موقف المعارضة السياسية (الائتلاف السوري بدفع من الرياض وأنقرة) الرافض لأي دور لبشار الأسد في مستقبل سوريا، والخلافات العميقة داخل قوى المعارضة السورية، مع احتدام الرغبتين الإيرانية والسعودية في عدم التنازل عن بشار الأسد سلبًا أو إيجابًا في مستقبل سوريا، وبخاصة بعد أزمة إعدام نمر باقر النمر، واقتحام المقرات الدبلوماسية السعودية في طهران وقطع العلاقات، بالإضافة إلى استبعاد إمكانية قبول القوى الدولية والإقليمية بإشراك الجماعات المتطرفة (تنظيم الدولة وجبهة النصرة) في أي مفاوضات حول انتقال السلطة، مع عدم إمكانية تنحيتها كذلك من على الطاولة؛ لاستحواذهما على كتل جغرافية مهمة (دير الزور، والحسكة، والرقة، وأجزاء كبيرة من حلب) تشكل أكثر من نصف مساحة سوريا.

ثالثاً: استمرارية الوضع الراهن

السيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرارية الوضع الراهن مع سيطرة النظام السوري على طرطوس واللاذقية، والسويداء، ومعظم أحياء العاصمة دمشق، وحماة، وإدلب، وبعض الأحياء بمدينتي حمص وحلب، مع سيطرة المعارضة على أجزاء كبيرة من حلب، وإدلب، ودرعا، والقنيطرة، وبلدات الريف الشمالي والشرقي لمحافظة حمص، وبعض المناطق في ريف حماة، فضلًا عن جبل الأكراد، وجبل التركمان، شمال اللاذقية قرب الحدود مع تركيا، ومعظم أنحاء ريف دمشق. وتبقى القوات الكردية مسيطرة على القامشلي شمال الحسكة، وعين العرب "كوباني"، وبعض المناطق شمال شرقي وشمال غربي حلب، وأخيرًا يسيطر تنظيم الدولة على دير الزور والرقة وأجزاء من محافظة الحسكة، وأجزاء من ريف حلب الشرقي. ويكتسب هذا السيناريو مسوغاته التحليلية من الرغبة الأمريكية في استمرار الحرب السورية إلى أجل غير مسمّى مع رغبتها في استدامة الاقتتال العربي- العربي، ومواصلة الانتقال من الصراع العربي- الإسرائيلي إلى الصراع العربي- العربي، أو الصراع الإسلامي- الإسلامي، عن طريق دعم الأضداد، وتسهيل مهمّة روسيا، ومواصلة القصف الجوي في إطار التحالف الدولي لتجمعات قوات النظام وتنظيم الدولة، بهدف الإبقاء على موازين القوى وفق الوضع الراهن، والعمل على تعميق الخلافات الإيرانية- الروسية، وضمان عدم خروج أي طرف من الأطراف المتقاتلة رابحًا أو خاسرًا.

الهوامش والمراجع:

)*(باحث مصري، مستقل، متخصص في العلاقات الدولية، تتركز أبحاثه حول تفاعلات إيران في بيئتيها الداخلية والخارجية.

1. تشير الثقافة الجمعية الإيرانية إلى معاهدة تركمانجاي التي تمت في بلدة تحمل الاسم نفسه إلى الظلم الروسي الواقع تاريخيًّا على إيران، وهي معاهدة سلام وقعت بين الإمبراطورية الروسية والدولة القاجارية، وأدت نتائجها إلى إنهاء الحرب الروسية- الفارسية التي دارت بين عامي 1826-1828، ونصت المعاهدة على أن تتنازل الدولة القاجارية عن إقليمي "إيروان" و"نخجوان" لصالح روسيا، فضلًا عن التزام إيران بدفع تعويضات لروسيا بقيمة 20 مليون روبل، كما منحت المعاهدة لروسيا العديد من الامتيازات والحقوق الاقتصادية والجمركية، ومِن ثَمّ خرجت فارس)إيران حاليًّا(من المعاهدة في حالة ظلم بيّن، وهذا ترك أبلغ الأثر في موقف الإيرانيين من الروس، لذا فالإيرانيون لايزالون يعدّونهم أعداء تاريخيين. الباحث، وانظر:
Encyclopedia Britannic, SCHOOL AND LIBRARY SUBSCRIBERS, Treaty of Turkmenchay, Russia-Iran [1828].
2. Panahov, Huseyn, Russian Expectations for Post-Sanctions Iran, Washington Institute, February 19, 2016.
3. هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله، دار الشروق، ط7، 2006، ص134.
4. Panahov, the last source.
5. اللباد، مصطفى، روسيا تقلب الموازين في سوريا والمنطقة، السفير اللبنانية، الاثنين 21 سبتمبر 2015، ص15.
6. 7 دول)5 + 1(هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي التي تضم كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا، وفي بعض الدوريات تتم الإشارة إلى تلك الدول بصيغة)3 + 3(أي: الدول الأوربية الثلاث الكبرى:)ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا(بالإضافة إلى الدول الثلاث غير الأوربية صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن:)الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين(. الباحث.
7. فريحات، إبراهيم، هل من فرصة للاحتواء؟ الاتفاق الإيراني والبلدان العربية المجاورة، مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية بكلية كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد، نقلًا عن بروكنجز، 16 أغسطس 2015.
8. في إشارة إلى ما قاله المرجع الإيراني مهدي طائب. انظر: رجل دين إيراني يصف سوريا بالمحافظة الإيرانية الـ35، العربية نت، 15 فبراير/شباط 2013م.
9. في إشارة إلى الحرب الروسية- الأفغانية التي استمرت قرابة عشر سنوات، وبدأت يوم 25 ديسمبر/ كانون الأول 1979م، وانتهت في 15 فبراير/ شباط 1989م. الباحث.
10. بين شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول من عام 1994 شنت روسيا عملية حربية عنيفة ضد الحكومة الشيشانية في العاصمة "غروزني"، وكانت تستهدف إسقاط حكومة الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف، الباحث.
11. فريحات، إبراهيم، التدخل الروسي في سوريا... هل يقلق أمريكا؟ الجزيرة نت، 8 أكتوبر/ تشرين الثاني، 2015.
12. ليستر، تشارلز، التدخّل الروسي في سوريا: إطالة صراع لا نهاية له أصلاً، هافنغتون بوست، نقلاً عن بروكنجز، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
13. ألقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الاثنين 28 سبتمبر/ أيلول 2015، ويمكن مطالعتها عبر الدقيقة 19:26 من خلال الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=7WJR6lPXFzU
14. البازار في اللغة الفارسية يعني "السوق"، لكن في الثقافة الإيرانية يشار به إلى سوق ضخم يستغرق مساحة جغرافية واسعة جنوبي طهران، وهو مكان لتمركز رجال المال والأعمال، وقد أدّى التجار الإيرانيون أدوارًا مهمة في الحراك الشعبي لإيران إبان الثورة الإسلامية عام 1979م. الباحث.

15. "اقتصاد المقاومة" أو "الاقتصاد المقاوم" اصطلاح اقتصادي- سياسي صكّه آية الله العظمى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي تعبيرًا عن صلابة الاقتصادي الإيراني في مواجهة العقوبات الدولية. وكثيرًا ما يستخدمه رجال الدولة بإيران. وأحدث من أشار إلى ذلك وزير الخارجية محمد جواد ظريف يوم الأربعاء 2 مارس/ آذار 2016 خلال حفل تكريم محرري الملف النووي الإيراني. الباحث.

16. تُعرَّف الليبرالية الجديدة بأنها مذهب فكري يعتمد على ليبرالية السوق، بمعنى الاعتماد على الرأسمالية المطلقة، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، بما في ذلك تحديد سعر الصرف والرقابة على الأسعار، وتحديد أسعار الجمارك على الواردات، فضلًا عن العمل على تعظيم دور القطاع الخاص، وهو منهج اقتصادي يعد تطورًا آنيًّا لليبرالية الكلاسيكية المعمول بها في البلدان الغربية منذ الثورة الصناعية وحتى الآن. الباحث. وانظر:

Cohen, Joseph Nathan, The Impact of Neoliberalism, Political Institutions and Financial Autonomy on Economic Development, 1980–2003 Dissertation, Department of Sociology, Princeton University 2007. & Contesting "Neo-Liberalism", Studies in Political Economy.

17. راقبت روسيا عن كثب مجريات الانتخابات الإيرانية، وبدا واضحًا تخوفها من تداعيات نتائجها على العلاقات مع طهران، ويمكن قراءة ذلك من خلال تصريحات أدلى بها مساعد رئيس مجلس الدوما الروسي ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية بين إيران وروسيا نيكولاي ليتشوف، إذ قال: "إن نتائج الانتخابات لن تؤثر في التعاون بين موسكو وطهران فيما يتعلق بالأزمة السورية ومكافحة الإرهاب". الباحث.

18. اقترح الخطة جيمس ستافريديس قائد قوات حلف الناتو في أوروبا سابقًا، ويمكن مطالعتها من خلال الرابط التالي:

http://bit.ly/1XpWP0n